



CTDC

مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان
Center for Transnational
Development & Collaboration

المشاركة السياسية من منظور نسوي تقاطعي

أدوات عملية لخلق حركات نسوية سياسية عابرة للأوطان



الإعداد والكتابة

د.ة نور أبو عصب
د.ة نوف ناصر الدين

تحرير
رولا أسد (النسخة العربيّة)

تصميم جرافيكي
أمل شوفاني

المساهمات

نور المزيدي
مريم مكي
كارلا بولس
هنادي علوش
وفاء برهان
إلهام عاشور
رندة مصطفى
مها عفادي
مؤسسة دولتي



أيلول/سبتمبر 2020

تُعتبر هذه الأداة مرخصةً بموجب ترخيص Creative Commons Attribution Non-Commercial Share Alike 4.0 International. يحق لك استخدام هذه الأداة بأي وسيلة، كالنسخ وإعادة توزيع المواد والبناء عليها، بشرط الإشارة إلى مصدر المواد الأصلي وتوفير رابط للرخصة وتحديد المواد التي تم التعديل عليها أو التغيير فيها. في حال استخدام المواد بأي شكل من هذه الأشكال، يتوجب عليك توزيع مساهمتك بموجب الرخصة الأصلية. هذا ويمكن استخدام المواد، دون الإشارة أو التلميح إلى مصادقة مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان أو دولتي على موادك الخاصة، ولكن لا يحق استخدام هذه المواد لأي غرض تجاري.

© حقوق الطبع والنشر أيلول/سبتمبر 2020 من قبل مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان ومؤسسة دولتي
تم النشر بواسطة CTDC, 1 Gough Square, London, EC4A 3DE, United Kingdom
انتاج مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان

جميع الصور الواردة في هذه الأداة مرخصة للاستخدام من قبل Creative Commons، إلا في حالة ورود المصدر.

جدول المحتويات

شكر وتقدير	4
مقدمة الأداة	5
مقدمة الموضوع	6
1. إعادة تعريف السياسة والمشاركة السياسية	11
1.1. نظرياً	11
1.2. عملياً	12
2. الشخصي هو السياسي بالممارسة	15
2.1. نظرياً	15
2.2. عملياً	15
3. الممارسة السياسية	19
4. هرميات القوى والموقعية	23
4.1. نظرياً	23
4.2. عملياً	25
5. السلطة والقمع	28
6. السياسة النسوية	34
قائمة القراءات والمراجع	38

شكر وتقدير

لم يكن تطوير مجموعة الأدوات هذه ممكناً من دون الدعم القيم الذي قدّمه الشركاء والمتدربات والحليات. تم تصميم هذه المجموعة من الأدوات بعد أن لمسنا حاجة ماسة لإعادة تعريف معنى المشاركة السياسية للنساء. إذ بعد بحث وتدقيق في الموارد المتوفرة باللغة العربية، وجدنا أن المواد الموجودة إما أنها تحصر السياسة والممارسة السياسية بمنظومات السياسة التقليدية، التي لا تتعدى المشاركة في الانتخابات والتمثيل في الأحزاب والمنظومات السياسية التقليدية، أو توفر معلومات وقرارات نقدية ونظرية لمفاهيم السياسة، غير مرتبطة بالتطبيق.

في المرحلة الأولى قدم مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان مجموعة من الجلسات التدريبية لمؤسسات شريكة لدولتي معنية في المشاركة السياسية للنساء. وتم تقديم مجموعة هذه الأدوات على شكل تدريب مدرّبات، قامت من بعده المؤسسات الشريكة بتقديمها بعد ملاءمتها لسياقات عملهن لمجموعات نسائية فاعلة على الأرض. بعد تلك العملية جمع مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، بالتعاون مع دولتي، ردود أفعال ومساهمات من المؤسسات الشريكة وتم تحديث هذه المواد بناء على تلك المساهمات. بالإضافة إلى ذلك تم تقديم جزء هذه المواد لمجموعات أخرى في المناطق الناطقة باللغة العربية وقمنا بنفس عملية التجميع والتحديث المبنية على سياقات مختلفة في عدة دول في المنطقة. بعد كتابة النسخة الأولى من هذه الأدوات، قام مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان بنقاشها مع مجموعة من نسويات من دول مختلفة في المنطقة وفي الجنوب العالمي ومن ضمنها مصر والعراق والكويت وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن والباكستان وجنوب أفريقيا، مما أثرى هذه الأداة بأمثلة مختلفة، وطورها لتتلاءم مع عدة سياقات.

ختاماً، نرغب بالتوجه بالشكر لجميع المساهمات في مجموعة الأدوات هذه ونرغب أيضاً بالتوجه بالشكر والتقدير لجميع النسويات اللواتي استثمرن كدحهن وطاقاتهن وبذلن أجسادهن في سبيل التغيير المجتمعي على كافة الأصعدة سعياً وراء عدالة اجتماعية لكافة فئات المجتمع. ونرغب بالتعبير عن تقديرنا لجميع النساء اللواتي يساهمن كل يوم من خلال ممارساتهن السياسية والمشيئة، خارج المنظومات السياسية التقليدية، في منازلهن وبين عائلاتهن وفي كل أماكن تواجدهن واللواتي عادة ما يغفل عن كدحهن التاريخ، وتمحي أسماءهن منظومات القمع التي تسعى إلى إعادة إنتاج هرميات وطبقيات بيننا كنساء.

تم تطوير مجموعة الأدوات هذه بالتعاون مع مؤسسة دولتي من خلال برنامج المشاركة السياسية للنساء.

مودتاً،

المديرات والمؤسسات الشريكات لمركز التنمية والتعاون عبر الأوطان

د.ة نواف ناصر الدين



د.ة نور أبو عصب



مقدمة الأداة

لقد تم تصميم هذه الأدوات لتلبية عدة حاجات وتحقيق عدد من الأهداف، كالتالي:

- توسعة مفهوم السياسة والمشاركة السياسية،
 - طرح مفاهيم أوسع وأكثر شمولية للعدالة الاجتماعية،
 - تثمين وتقييم عمل النساء بغض النظر عن موقعياتهن،
 - كسر حاجز الخوف الموجود عند الكثيرات فيما يتعلق بفهمنا للسياسة والعمل السياسي، كسر الثنائيات ما بين تصنيفات العمل الذي يعتبر "سياسي" و"غير سياسي"،
 - الدمج بين مفهوم السياسة والنسوية، إذ لا يمكن الفصل بينهما.
- يمكن استخدام هذه الأدوات في عدة مجالات وإطارات ومنها العمل المتعلق بالمشاركة السياسية للنساء والتوعية السياسية والحشد النسوي من القاعدة والتنظيمات النسوية السياسية، كما يمكن استخدامها في النشاطات المتعلقة بمناصرة قضايا النساء والفئات المهمشة وتحديداً في الجنوب العالمي.

من خلال هذه الأدوات نأمل أن تتمكن القارئات من:

- تصميم ورشات عمل وتدريبات عن موضوعات سياسية نسوية،
- إدارة حلقات نقاش نسوية سياسية،
- استخدام الأمثلة والطروحات بهدف زيادة الوعي السياسي النسوي،
- تحفيز الفئات المجتمعية المهمشة على إدراك **وكالتهن** وقدراتهن على التغيير بغض النظر عن أماكن تواجدهن،
- تصميم حملات إعلامية توعوية حول العدالة النسوية التقاطعية،
- تصحيح المفاهيم المغلوطة حول مفهوم السياسة والممارسات السياسية،
- تفكيك مفهوم التقاطعية كنظرية يمكن تطبيقها على أرض الواقع،
- التفكير بأدوات تسعى إلى خلق تضامانات نسوية ما بين مجموعات وفئات مجتمعية شتى،
- القدرة على تسمية هيكليات القمع وأشكالها وإدراك **الوكالة** التي نمتلكها للتعامل مع تلك المنظومات،
- التمييز ما بين العمل السياسي التقليدي وغير التقليدي، والقاء الضوء على محدودية العمل السياسي التقليدي فيما يخص الوصول إلى **عدالة اجتماعية تقاطعية**.

تم تقسيم مجموعة الأدوات هذه إلى عدة أقسام يشمل كل منها عدداً من التمارين ومقترحات للنقاش مع أمثلة. يختص كل قسم منها بتفكيك عدد من المفاهيم والمصطلحات، منها السياسة والمشاركة السياسية، الشخصي هو السياسي، الممارسة السياسية، هرميات القوى والموقعيات، التقاطعية، السلطة والقمع، والسياسة النسوية.

مقدمة الموضوع

شغل موضوع المشاركة السياسية عدداً كبيراً من النساء والنسويات في العالم، إذ وعلى الرغم من وجود منظومات دولية وحقوقية تحاول ضمان حقوق النساء في المشاركة السياسية وبالرغم من وجود عملٍ مُركّزٍ تراكمي لمنظمات المجتمع المدني في الدول الناطقة باللغة العربية، ومناطق الجنوب العالمي عامة، على اشراك النساء في السياسة، إلا أن تلك لم تتمكن من تفعيل دور حقيقي للنساء فيما تعرفه المنظمات تقليدياً بـ "العمل السياسي"، مغفلة بذلك الأبعاد الأخرى للعمل السياسي. ويمكننا استنباط عددٍ كبيرٍ من الدروس المستفادة من تلك المبادرات والمنظومات الحقوقية التقليدية، التي تُعرف العمل السياسي على أنه عملٌ مرتبط بمؤسسات الدولة¹ والمؤسسات الدولية² والمؤسسات الما-بين دولية³. نسعى في هذه الأداة، التي نطمح أن تكون مساعدة في بناء حركات نسوية سياسية حقيقية على مستوى القاعدة، إلى طرح بديلٍ معالج للجهود التقليدية التي لا يمكننا اعتبارها صالحةً لتحقيق **عدالة نسوية تقاطعية** شاملة في دول الجنوب العالمي عامة، وفي الدول الناطقة باللغة العربية خاصة. ونعرف العدالة النسوية **التقاطعية** على أنها الممارسات التي تسعى إلى القضاء على كافة أوجه القمع ولا تساوم على أي منها ولا ترضى بالتمثيل الصوري الشكلي أو تمييع قضاياها الاجتماعية السياسية على مستوى السياسة الرسمية وإنما تسعى إلى تحقيق تغيير على مستوى المجتمع مستوحى من القاعدة، يهدف لخلق وعي كافي بمساوى السلطات الهرمية والتبقيات السياسية بهدف السعي إلى القضاء على هرميات القوى التي تخلق التمييز واللامساواة بين الشعوب أو الحد من أثرها على الأقل.

العدالة التقاطعية

العدالة النسوية التقاطعية هي مجموعة الممارسات التي تسعى إلى القضاء على كافة أوجه القمع ولا تساوم على أي منها ولا ترضى بالتمثيل الصوري أو تمييع قضاياها الاجتماعية السياسية على مستوى السياسة الرسمية وإنما تسعى إلى تحقيق تغيير على مستوى المجتمع مستوحى من القاعدة، يهدف لخلق وعي كافي بمساوى السلطات الهرمية والتبقيات السياسية بهدف السعي إلى القضاء على هرميات القوى التي تخلق التمييز واللامساواة بين الشعوب أو الحد من أثرها على الأقل.

نعتبر هذه الأداة، كما نعتبر جميع الأعمال النسوية، عملاً في قيد التطوير المستمر وشكلاً من أشكال العمل السياسي النسوي الذي يسعى إلى التغلب على جميع أنظمة القمع وتقاطعاتها، من أنظمة أبوية وطبقية واستعمارية وغيرها. على عكس العمل في إطار الدولة والانتخابات المحدودة زمانياً ومكانياً، في هذه الأداة نسعى إلى إعادة تعريف العمل السياسي ليشمل سيرورة العمليات التي تؤدي إلى تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية خارج المنظومة السياسية التقليدية. فعلى سبيل المثال، نعتبر

¹ من خلال الانتخابات والبرلمانات والعمل الوزاري والدبلوماسي وغيره.

² مثل المؤسسات العالمية المعنية بخطاب الحقوق العالمية.

³ مثل الأمم المتحدة والناو وغيرها.



المشاركة في الانتخابات نوعاً محدوداً للغاية في العمل السياسي، فعادة ما يرتبط بمنظومات هي بذاتها قاصرة ويعتبر محدوداً في الوقت والمكان والإطار والشمولية. بالإضافة إلى ذلك، نرى في حصر السياسة في المنظومات الانتخابية والمناصرة المتعلقة بإطارات الدول المعتمدة دولياً، إقصاء لغير المواطنين والمواطنات، من مهاجرين ومهاجرات ومجموعات وفئات لا يوجد بحوزتها أوراق ثبوتية وللفئات غير المعيارية، إما من ناحية الجسد أو النوع الاجتماعي أو الجنسية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد بحوزة غالب المتحولين والمتحولات جنسياً وجندرياً في المناطق الناطقة باللغة العربية أوراق ثبوتية تخول لهم المشاركة في الانتخابات، ولا توفر المنظومة السياسية التقليدية مساحة لذوي وذوات القابليات الجسدية المختلفة للمشاركة في الانتخابات.

لو نظرنا إلى إطارات الدول الموجودة حولنا في المنطقة، نرى أن الانتخابات في غالب الدول من مصر إلى سوريا وغيرها انتخابات صورية، معروفة عادة للجميع من سيكون الراح فيها- وعادة ما يكون رجلاً. أما إذا نظرنا إلى إطار دولة الاستعمار الاستيطاني المقامة على أراضي فلسطين المحتلة، فإن المشاركة الانتخابية فيها ليست محدودة التأثير وحسب وإنما تعتبر المشاركة فيها مساومة على العدالة المنشودة من قبل غالب الفلسطينيين والفلسطينيات، وفيها تهميش ومحو لحقوق فلسطينيي الشتات، فتلك المشاركة ما هي إلا تشريع وتطبيع مع المستعمر الذي يسعى إلى تجزئة النضال الفلسطيني ومعاملة فلسطينيي وفلسطينيات الأراضي المحتلة في عام 1948 وكأنهن أقليات وليسوا أصحاب وصاحبات أرض أو سكان أصليين فيها، معزراً بذلك موقفه الاستعماري من خلال الحرب الديموغرافية التي يسعى للفوز بها.

كما نعتبر هذه الأداة الجزء الأول من سلسلة مفاهيم نسوية نقوم بإعدادها باللغة العربية تُعنى ببناء حركات مجتمعية سياسية في الجنوب العالمي، وعلى ذلك نركز في هذه الأداة على مفاهيم أساسية تتعلق بالسياسة النسوية والمشاركة السياسية وتوضيح اللغظ المفاهيمي والتناقض المعرفي الذي ظهر نتيجة تبني منهجيات وإطارات مُستعارة من دول عالم الشمال التي لا تتناسب مع سياقاتنا المختلفة في عالم الجنوب، كما نرى أن في هذه الاستعارة عرقلة للتغيير المجتمعي السياسي بهدف الوصول إلى عدالة اجتماعية في تلك الدول. وفي تصميم هذه الأداة كان من المهم البحث في أسباب عجز المنظومات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني عن إدراك دور حقيقي للنساء في مراكز صنع القرار، فمن المهم هنا



القاء الضوء على عامل أساسي وهو ارتباط مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول في إطارات الدولة. ففي الكويت والإمارات على سبيل المثال، لا يمكن انشاء منظمات غير متوافقة مع السياسات الحكومية بشكل عام، وبالتالي من الصعب على تلك المنظمات الوصول إلى تغيير سياسي، فهي بشكل أو بآخر جزء لا يتجزأ من منظومة الدولة التي تقوض العمل السياسي النسوي. فمن خلال العمل في تلك المؤسسات المتواطئة عادة مع أنظمة الحكم، يصبح العمل النسوي، مرتبط بما يسمى بـ "نسوية الدولة"، الذي نعرفه على أنه شكل من أشكال النسوية التي تروج لحقوق النساء تحت مظلة الدولة التي عادة ما تكون بذاتها قامعة للنساء والفئات المهمشة.

كما نرى في نسوية الدولة تبييضاً وتلميعاً للمنظومات القامعة، فبشكل أو بآخر تجعل نسوية الدولة العمل السياسي عملاً سقفه محدود ولا يُعنى بالعدالة للجميع، وإنما يُعنى بإرساء حقوق تجميلية تحت مظلة "حقوق النساء" وإن كان على حساب طبقات اقتصادية كادحة. وبناء على ذلك، نعتبر المنهجيات الحقوقية غير منصفة لجميع الفئات المجتمعية، إذ تميز الفئات عن بعضها البعض وتخلق ثنائيات ما بين أفراد المجتمع الواحد، وتعمم تجارب واحتياجات النساء، وكأن النساء فئة واحدة تجاربهما موحدة، وكذلك تعامل الرجال وكأنهم فئة واحدة، وهكذا تحصل تجزئة الصراعات والنضالات الاجتماعية بكافة أشكالها. ولذلك نتبنى في هذه الأداة منهجية تركز على العدالة لا الحقوق.

ولعل من أهم أسباب العجز عن إدراك دور حقيقي للنساء في مواقع صنع القرار السياسي التقليدي حصر العمل السياسي في مؤسسات رسمية تتبع المنظومة العالمية ذاتها، التي صُممت أساساً من وجهة نظر فئات لا تُمثل كافة أطياف البشرية، وإنما تمثل مصالح الطبقات المترفة التي تتمحور حول احتكار الموارد المالية والبشرية والبيئية الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبذلك علينا ألا ننسى أن هذه المنظومات ما هي إلا نتيجة مفاوضات ومساومات ولم تتمكن بعد من حل أزمات العالم التي تدعي السعي إلى حلها، بل كما نشهد في كافة أنحاء العالم تزداد معالم القمع سوء يومياً وتزداد حدة التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية والنقدية على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، فقد توصلنا من خلال بحثنا أن من أهم أسباب فشل العمل التراكمي السابق من تحسين الأوضاع لعدد كبير من شعوب العالم، هو حصر السياسة والعمل السياسي بمنظومات الدول، سواء على مستوى محلي أو



وطني أو مناطقي أو دولي أو عابر للأوطان. فقد وجدنا على سبيل المثال أن التركيز على العمل من خلال أطر الدولة والمجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة والتقارير الدورية والمناصرة على مستوى صناع القرار كما هو معتاد في أطر مشاريع المجتمع المدني المعنية بالمشاركة السياسية للنساء غير مجدي على الاطلاق في المناطق الناطقة باللغة العربية، التي تعتبر فيها السياسة سلطة في يد طبقات معينة، إذ تكاد تكون متوارثة وتحتكر السلاح كوسيلة لفرض سيطرتها على الشعوب بالعنف. ففي تلك الأطر التي لا تقام فيها الانتخابات إلا شكلياً، لا بد من إيجاد طرق بديلة للمشاركة السياسية أو حتى تغيير تعريفنا لمفهوم السياسة ولطرق التغيير المجتمعي التي تسعى إلى عدالة تقاطعية شاملة.

وعلى ذلك، فلا يمكننا إلا اعتبار أن الثورات وطرق المقاومة البديلة للظلم الواقع من الطبقات السياسية هي نوع أساسي وضروري من أنواع المشاركة السياسية. كما يدلنا هذا على حاجتنا للتفكير بدور النساء في التغيير المجتمعي بشكل مختلف عما هو تقليدي وشكلي، ويشير ذلك إلى أهمية السعي إلى الحشد السياسي النسوي على مستوى القاعدة للحد من الممارسات العنيفة والتمييزية المجتمعية في حالات الفوضى من حروبٍ وانهيارات عسكرية واستعمار استيطاني وفكري.

وبذلك نسعى إلى تحدي القيمة المعطاة للسياسة التقليدية والتقليديات محتكري ومحتكرات السلطة إلى العمل السياسي المجتمعي على مستوى القاعدة الذي يسعى إلى زيادة الوعي بمفاهيم سياسية نسوية، لا نسائية وحسب. وبذلك ندعو إلى تبني سياسة نسوية لا تركز السياسة التقليدية والتمثيل السياسي الصوري للنساء، وإنما تعتبر نفسها جزءاً فاعلاً من المنظومات السياسية الاجتماعية كأفراد ومجموعات ومجتمعات، لا أصحاب سلطة أبوية أو طبقية أو استعمارية عنيفة. لتخطي العقبات التي تسبب فيها التركيز على السياسة التقليدية وأفعال الأدوار السياسية والمُسيّسة للنساء ومعارفهن، نسعى في هذه الأداة التركيز على تفكيك مفاهيم السياسة وزيادة وعينا كأفراد على القوى السياسية التي نمتلكها في داخلنا جوهرياً ووجودياً، بهدف زيادة إيماننا بقدرتنا على التغيير المجتمعي الحقيقي من موقعياتنا المختلفة، بغض النظر عن السلطة المعطاة لنا من خلال مؤسسات الدولة التي أثبتت فشلها في مناطق عالم الجنوب عامة، والدول الناطقة باللغة العربية خاصة. كما أننا نعتبر هذه الأداة مهمة لتطوير التضامات النسوية في دول عالم الشمال ولردع بعض الممارسات الهرمية التي تظهر بكثرة من نسويات عالم الشمال ناحية نسويات عالم الجنوب ومن بعض نسويات عالم الجنوب اللواتي يتبنين مناهج عالم الشمال التي تؤدي دورها إلى تجزئة النضالات. ففي هذه الأداة تذكير أيضاً بأهمية مساءلتنا لموقعياتنا من أجل عمل نسوي تقاطعي يسعى إلى القضاء على كافة أشكال القمع على المستوى العالمي.

وعلى ذلك وبناءً على عدد كبير من القراءات ودراسات الحالة وتجربة مواد، فقد أخذنا عند تصميم هذه الأداة المفهوم النسوي "**الشخصي هو السياسي**" كمحور أساسي لإعادة النظر في فهمنا لمفهوم المشاركة السياسية النسوية. كما أننا في تصميمنا لهذه الأداة لا نعتبرها وسيلةً تعليميةً نسوية، فمن منظور نسوي نعتبر معارف النساء بغض النظر عن موقعياتهن أو السلطة الموكلة لديهن منتجات للمعرفة، وإنما نعتبر هذه الأداة وسيلة واحدة لتفكيك بعض المفاهيم المغلوطة التي تعيق فهمنا لأدوار النساء، كما تعيق فعالية العمل النسوي وتجعله نخبواً ومرتبلاً بمفاهيم طبقية سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية. وبينما تم تصميم هذه الأداة بشكل يتلاءم مع احتياجات المعنيين والمعنيات بمفهوم المشاركة السياسية، إلا أننا صممناها بشكل يتحدى الهرمية النخبوية التي اعتدناها في إطارات التدريبات وجلسات نشر وزيادة الوعي، ونطرحها كمدخل لفتح نقاشات نسوية سياسية. وفي هذا الإطار فإننا ننصح المستخدمة بالحد من الهرمية الموجودة وطرح المواد على شكل نقاشات، وعادةً ما نراها أكثر جدوى من الأدوات ذاتها. ولا نحصر هذه الأداة بالعمل الرسمي على الحشد السياسي، فنحن مؤمنات بأن هذا النوع من الحشد السياسي، قد يأخذ أشكال غير رسمية من خلال جلساتنا وتعاملنا مع الناس على كافة المستويات، حيث يمكن استخدامها كمفتاح لنقاشات على مستوى العائلة والحي والصدقات والقرية والمدينة وغيرها. ولا نعتقد أن هذا النوع من الحشد يتطلب تكاليفاً عالية، إذ يمكننا القيام به في حياتنا اليومية الاعتيادية ومن خلال ممارساتنا الشخصية اليومية. لتسهيل استخدام هذه الأداة، فقد تم تقسيمها بحسب المفاهيم التي نرى أنها أساسية للحشد النسوي السياسي، ويحتوي كل قسم من الأقسام على الشرح النظري لكل من هذه المفاهيم، وعلى أمثلة من الواقع لتوضيحها وتمارين واقتراحات لنقاشات تساعد على توضيح هذه المفاهيم بطريقة عملية وتقربها من المعنيين والمعنيات.



1. إعادة تعريف السياسة والمشاركة السياسية

1.1 نظرياً

كان لارتباط مفاهيم المشاركة السياسية للنساء بتمثيل النساء في المواقع الرسمية لصنع القرار أثر كبير على فهمنا لمعاني السياسة والسياسة النسوية. وتسبب ذلك بلغط كبير ما بين العمل السياسي النسوي والعمل السياسي النسائي، إذ يتمحور اللاحق حول تمثيل النساء في السلطة، بينما يعنى الآخر بعدالة نسوية تقاطعية، تنظر إلى الهيكل لا التمثيل الصوري أو النمطي، ولا تساوم على الاختلافات فيما بيننا. بكلمات أخرى، نعتبر العمل النسوي منهجية عادلة وشاملة يمكننا من خلالها العمل مع جميع أطراف المجتمع، ولا نعتبره عملاً محصوراً في النساء وحقوق النساء وحسب. وبذلك نعتبر أخذ التقاطعية كمنهجية عمل أمرٌ مهم، يفرض علينا الابتعاد عن تأصيل الهويات الجوهرانية وإعادة إنتاج الصور النمطية عن النساء كضحايا للأنظمة فقط، فللنساء وكالة على ذواتهن وبمقدورهن تبني ممارسات قمعية ذكورية أبوية، فتلك الممارسات ليست حكراً على الرجال وحسب. فمن خلال هذه المنهجية نسعى للتصدي للممارسات القمعية التي يمكن لأي فرد ممارستها بغض النظر عن الهوية التي تُعرفهن. فالتاريخ مليء بأمثلة عن نساء قمعن نساء أخريات ورجال أيضاً، من خلال وصولهن إلى منظومة السياسة التقليدية، ومليء كذلك بأمثلة عن نساء كافحن من أجل العدالة من خارج تلك المنظومة.

التقاطعية كمنهجية عمل

التقاطعية كمنهجية عمل أمرٌ مهم، يفرض علينا الابتعاد عن تأصيل الهويات الجوهرانية وإعادة إنتاج الصور النمطية عن النساء كضحايا للأنظمة فقط، فللنساء وكالة على ذواتهن وبمقدورهن تبني ممارسات قمعية ذكورية أبوية، فتلك الممارسات ليست حكراً على الرجال وحسب.

ومن المهم هنا تسليط الضوء أن العمل السياسي خارج الأطر التقليدية للدول عادةً يحى ويطمس أثره من خلال التركيز على المستوى السلطوي المرتبط بمؤسسات الدولة، نادراً ما نسمع أو نقرأ عن عمل سياسي مؤثر خارج المنظومات السياسية التقليدية. فعلى سبيل المثال، هنالك عدد كبير من النساء في العالم المؤثرات سياسياً ولكن يعملن خارج الأطر السياسية التقليدية، إما من خلال بناء حركات سياسية أو توعية أو تثقيف أو حشد. وهنالك عدد كبير من النساء اللواتي يقيمن العمل السياسي خارج المنظومات السياسية ويفضلن العمل على مستوى فردي أو في إطار العائلة أو في المجتمع المحيط، كالحى والقرية والمدينة. يمكننا توضيح عدم ارتباط السياسة بالأطر الرسمية وحسب من خلال الأمثلة.

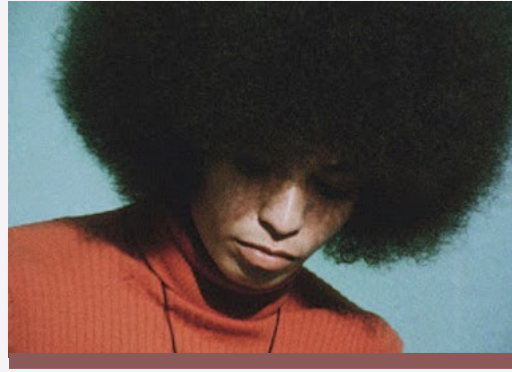
2.1 عملياً:

من الممكن اثناء هذا النقاش من خلال إعطاء أمثلة تسلط الضوء على إيجابية العمل خارج السياسة التقليدية، وتوضيح أن تمثيل النساء في السلطة لا يعني تقدماً نحو عدالة تقاطعية، ولا حتى تكفل الوصول لمطالب النساء. كما يمكننا من خلال هذه الأمثلة تسليط الضوء على قدرة النساء الجوهرية على القيادة والحشد السياسي دون ارتباطهن بمؤسسات الدولة أو بمنصب سلطوي.

أمثلة لنساء فاعلات خارج إطارات المنظومات السياسية التقليدية

أنجلا دايفس هي ناشطة نسوية سياسية من

سكان أمريكا، أو كما يسميها سكانها الأصليون جزر السلحفاة، شُهرت في السبعينيات بسبب عملها السياسي المناهض لمنظومات السجن القمعية والتي كانت وما زالت تستهدف في أمريكا السكان السود والأصليين والأصليات والمهاجرين والمهاجرات. بسبب مقاومتها لتلك المنظومة ونشاطها في إطار الحقوق المدنية للأمريكيين السود، قامت السلطات



الأميركية بإصدار أمر بزج أنجلا إلى السجن ووضعوا اسمها على قائمة العشرة المطلوبين والمطلوبات للمكتب التحقيقات الفيدرالي المدعو بالإف بي آي. بعد شهرين من الهرب أُلقت السلطات الأمريكية القبض على أنجلا في نيويورك من عام 1970، وكانت ردة فعل الرئيس الأمريكي نيكسون عندما قُبض عليها تهنئة المكتب الفيدرالي "لإلقائهم القبض على الإرهابية الخطيرة".

تم إطلاق سراح أنجلا وسحب التهم الموجهة ضدها بعد ضغط كبير من الحشود التي كانت داعمة لها، بسبب نشاطها السياسي. فمن خلال هذا الحشد على سبيل المثال تم دفع مبلغ 100,000 دولار كفالة لخروجها من السجن في فترة المحاكمة. تعتبر أنجلا الآن من أهم الشخصيات الملهمة لمئات الآلاف حول العالم، وما زال نشاطها يؤثر على حياة وفكر وسياسات الملايين.

لجين الهذلول ناشطة سعودية وشخصية

معروفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، تُعنى بحقوق النساء. قامت لجين بتوقيع عريضة موجهة للملك سلمان تطالب فيها بإنهاء نظام الولاية على النساء. اعتقلت لجين عدة مرات بسبب نشاطها المناهض لمنع النساء السعوديات من قيادة السيارات بشكل خاص، وبسبب نشاطها فيما يخص



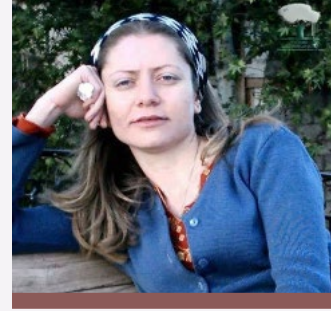
حقوق النساء بشكل عام. تم اختطاف لجين من الإمارات العربية المتحدة على يد السلطات السعودية في عام 2018، وما زالت مع عدد من الناشطات، بما فيهن نوف عبد العزيز وإيمان النفجان وسمير

بدوي ونسيمة السادة، في سجون المملكة يعتبرن سجينات سياسيات بلا محاكمة تحت التعذيب منذ ذلك الحين حتى منتصف عام 2020 لم يتم الإفراج عنهن.

في عام 2019 قامت المملكة العربية السعودية بالسماح للنساء بقيادة السيارات، ولكن لم تطلق سراح الناشطات اللواتي يدافعن عن حقوقهن. لم تغب لجين عن ذاكرة الملايين، وما زالت تُطلق حملات يشاركها فيها الآلاف للمطالبة بإطلاق سراحها وسراح رفيقاتها في النضال.

رزان زيتونة سورية حقوقية وناشطة في مجال المجتمع المدني،

كانت رزان من أوائل النساء اللواتي شاركن في الانتفاضة السورية في عام 2011، وبسبب نشاطها اتهما النظام السوري بأنها عميلة أجنبية. وثقت رزان انتهاكات حقوق انسان من خلال العمل مع التنسيقيات الثورية المحلية وكانت عضوة من فريق المحامين والمحاميات المدافعات عن السجناء والسجينات السياسيين والسياسيات منذ عام 2001. قامت رزان مع مجموعة من زملائها بتأسيس جمعية حقوق الإنسان في سوريا. في عام 2005 أسست رزان رابطة المعلومات السورية لحقوق الانسان. اختفت رزان في التاسع من ديسمبر/كانون الأول من عام 2013، وتضاربت الروايات حول مكان وجودها وإذا ما كانت على قيد الحياة حتى يومنا هذا.



أمثلة عن نساء فاعلات في إطارات المنظومات السياسية التقليدية

مارغريت تاتشر كانت أول رئيسة وزراء للمملكة المتحدة وكان

يشار لها بلقب المرأة الحديدية، استلمت الحكم ما بين 1979 و 1990، أي ما يقارب الأحد عشرة عاماً. بينما لاقت المملكة المتحدة صدى عالمياً لكون رئيسة وزرائها امرأة، وبينت وكأنها متقدمة على باقي العالم، إلا أن سياسات مارغريت تاتشر كانت مجحفة للغاية بحق الطبقات الكادحة والمهاجرين والمهاجرات والملونين والملونات من سكان بريطانيا.



طيلة سنوات رئاستها لم تعين مارغريت إلا وزيرة واحدة، ولم تعطي أي نساء أخريات مناصب عالية في السياسة التقليدية، فظهرت وكأنها مُميزة ومستحقة لمنصبها أكثر من باقي النساء. كما كانت مارغريت تاتشر من الساسة الفاعلين في الحفاظ على منظومة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، إذ صنفت المجلس الوطني الافريقي القائم للقضاء على منظومة الفصل العنصري منظمة إرهابية.

صفاء الهاشم صفاء الهاشم أول امرأة كويتية تم انتخابها كعضوة في مجلس الشعب أو البرلمان الكويتي بعد استعادة النساء لحقهن في التصويت والترشح للانتخابات في الكويت عام 2005.



من الجدالات التي أثارها وجود صفاء في البرلمان دعوتها الواضحة والصريحة المضادة للعمال الوافدين وتحديداً آرائها المعادية للعمال والعمالات المصريين والمصريات. قالت صفاء: "عندي تهالك في رمانة ميزاني، عندي 4 مليون، 3 مليون وافدين، ومليون مواطنين، الجالية المصرية الأكبر، ثم الهندية ثم الفلبينية. هؤلاء عمالات هامشية، وقضاة، شحوم زائدة تقعد على جسد الدولة الكويتية."

تمرين/نقاش

- ما هي العلاقة ما بين الدولة والمجتمع والعائلة والفرد كمكونات للمنظومة المجتمعية والسياسية التي نعيش فيها؟
- حاولي توجيه النقاش إلى أن العلاقة قد تبدو هرمية إلى حدٍ ما إلا أنه لا وجود لدول دون مجتمعات ولا مجتمعات دون عائلات وأفراد، وبذلك يستمد من يبدو أعلى الهرم شرعيته ووجوديته من وجودنا كلنا كشعوب ومجتمعات مشكلة من أفراد.



تمرين/نقاش

أطلبي من المشاركات في النقاش تزويدك بأمثلة لنساء فاعلات في السياسة داخل وخارج المنظومات السياسية التقليدية. شجعي المشاركات على إعطاء أمثلة من نساء في حياتهن من أمهات وأخوات وغيرهن لفصل التأثير السياسي المجتمعي عن السياسة الرسمية. في هذه المرحلة من المهم قيادة النقاش إلى أن العامل المشترك بين جميع تلك النساء هو قدرتهن على التأثير على الآخرين والأخريات.

ملاحظة: من المهم خلال النقاشات التطرق لأهمية العمل السياسي والتغيير المجتمعي بشكل عام بغرض الوصول إلى عدالة تقاطعية، ومن هنا يمكننا الانطلاق نحو فكرة أن التمثيل السياسي في المنظومات السياسية التقليدية هو مجرد أداة من أدوات التغيير المجتمعي نحو العدالة وليست هدفاً بحد ذاتها. ومن ذات المبدأ يمكننا ترسيخ مفهوم الشخصي هو السياسي تحت هذه القراءة لمفهوم السياسة.

2. الشخصي هو السياسي بالممارسة

2.1 نظرياً

تكمن قوة المبدأ النسوي الشخصي هو السياسي من اعتباره لنا جميعاً بأننا قادرات وقادرين على صنع السياسة من خلال قدرتنا على التأثير بالآخرين. إذ لا يمكننا فصل السياسة عن القوة وعلاقات القوى التي تمكننا من التأثير على آخرين وأخرى. وعلى ذلك، لا يمكننا حصر السياسة ومعانيها بالقوة السياسية على مستوى وطني أو إقليمي أو دولي. ويمكننا شمل علاقات القوى الشخصية والاجتماعية والمجتمعية والمحلية ضمن مفهومنا للسياسة. من خلال هذا الاستنتاج يمكننا إدراك قدرتنا على التأثير السياسي حتى ولو على مستوى الممارسات الفردية أو العائلية وغيرها.

من إشكاليات الخطاب الذي يركز السياسة التقليدية كالشكل الرئيسي والوحيد لأشكال الممارسة السياسية وصنع القرار محوه للقرارات التي تصنعها النساء على مستويات عديدة أخرى. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى أبحاث قمنا بها في فلسطين والأردن والعراق وسوريا، بالإضافة إلى بحث نور المزيدي عن المشاركة السياسية للنساء في الكويت، تبين معنا أن مساهمة النساء في السياسة لا يمكن حدها بالسياسة التقليدية، فقد تتجلى تلك المساهمة في العمل المنزلي والكبح العاطفي والقرارات التي تصنعها النساء يومياً والتي تؤثر بشكل أو بآخر على السياسة التقليدية العامة. فهذه الممارسات التي قد تعتبر "فردية" أو "شخصية" لا تُفصل عن العمل السياسي، وبذلك يصبح الشخصي سياسياً.

انطلاقاً من هذا المبدأ أيضاً، من الواجب علينا اعتبار الممارسات القمعية التي تمارس على النساء والفئات المهمشة مسائل سياسية، فعادة ما تهتمش تلك التجارب ويقلل من شأنها ويصنف القمع الواقع عليهن بأنه مسألة شخصية وحالة فردية. ولذلك، وفي سبيل دحض ذلك الادعاء، من المهم للغاية ربط الشخصي بالسياسي، فإذا كان فهمنا ثنائياً للشخصي والسياسي وكأنهما مضادان لبعضهما نهمش بذلك العديد من التجارب والمساهمات السياسية التي تحصل خارج منظومة السياسة التقليدية. فعلى سبيل المثال، نرى في عديد من الأماكن حول العالم، إذ لا ينحصر ذلك في المناطق الناطقة باللغة العربية، أن العنف المنزلي يصنف كأمر خاص على الرغم من شيوعه وكونه ظاهرة قمعية ممنهجة عانت وما زالت تعاني منه النساء حتى يومنا هذا، ولهذا السبب يجب اعتباره مسألة سياسية.

2.2 عملياً

من الممكن اثناء هذا النقاش من خلال تزويد عدد من الأمثلة التي توضح كيف يمكن أن تكون الممارسات الشخصية مؤثرة سياسياً، وفرنا لكن بعضاً منها في هذا القسم.

حملات المقاطعة:



هي نوع من أنواع الممارسات الشخصية الفردية التي يمكننا ممارستها بمقاطعة منتجات أو خدمات أو غيرها تنتجها منظومات قمعية، سواء كانت تلك المنظومات دول أو شركات أو قطاع خاص.

أمثلة على حملات المقاطعة

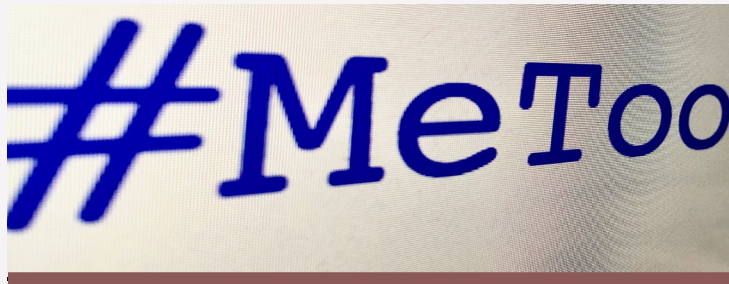
- حملات عديدة تدعو لمقاطعة البضائع الصهيونية لمناصرة الفلسطينيين والفلسطينيات.
- حملات نشأت لدعم انهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مقاطعة التجارة مع المستعمرين البيض القادمين من هولندا وبريطانيا وغيرها والمستوطنين في جنوب افريقيا.
- حملات مقاطعة الشركات والبنوك والجامعات التي تستثمر في انتاج والمتاجرة بالسلاح أو المتواطئة مع الأنظمة القمعية الحاكمة.
- حملات التخفيف من استخدام البلاستيك واستهلاك المنتجات الحيوانية للحد من الأثر الواقع على البيئة.
- حملة مقاطعة منصة أمازون لسوء معاملتها للموظفين والموظفات.

حملات مضادة للتحرش:

هي الحملات والقصاص التي تلقى صدق وعادة ما تتبع من تجربة شخصية أو مكان شخصي والتي تلقي الضوء على ظاهرة التحرشات والمضايقات الممنهجة التي تتعرض لها النساء.

أمثلة على حملات مضادة للتحرش

- حملة أنا أيضاً MeToo شاعت عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعنت تحديداً بالحد من العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء من خلال كسر الصمت حوله. دفعت تلك الحملة مئات الآلاف من النساء لمشاركة تجاربهن وزيادة الوعي حول تلك الممارسة.



- حملة خليلي مسافة قامت بها مجموعة من النساء السوريات في منطقتهن المحلية للحد من المضايقات التي تتعرض لها النساء في وسائل المواصلات العامة. بدأت الحملة على مستوى جداً ضيق ولكنها امتدت إلى دول الجوار ومنها الأردن ولبنان.



قصص شخصية تلقى صدى سياسي

فيلم "من أجل سما" الذي وثقت وعد الخطيب من خلاله رحلتها الشخصية على مدى خمس سنوات من حياتها في حلب في ظل النزاع القائم في سوريا. من خلال توثيق مراحل حياتها عرضت وعد صورة عن شكل الحياة في إطار تلك الظروف على مستوى عالمي، وتم ترشيح فيلمها لأربعة جوائز بافتا.



أشعلت قصة جورج فلويد الأمريكي الذي قتله الشرطة بلا مبرر في 25 أيار من عام 2020 نيران الغضب عند المجتمعات الأمريكية السوداء التي لم تتوقف معاناتها من العنصرية والعنف والتهميش منذ عصور في أمريكا، أو كما يسميها سكانها الأصليون جزر السلاحف. ما زالت المظاهرات التي أشعلها وفاته مستمرة حتى يوم كتابة هذه المادة.



مقترح نقاش

افتحي مجال لنقاش: ما هي السياسة من وجهة نظركن؟ كيف تشعرين أنك جزء من السياسة او كيف لك التأثير سياسياً من خلال ممارسات يومية؟

كيف يمكن لقراراتكن التأثير فيمن حولكن وفي المنظومة الاجتماعية السياسية؟

حاولي تسليط الضوء على أثر الأفعال الشخصية على من حولنا من سياسة ومجتمعات وأفراد؟ ناقشي كيف يمكن للقرارات الشخصية التأثير على مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة؟

حاول/ي قيادة النقاش إلى أن السياسة هي قدرتنا على التأثير على الآخرين.

ملاحظة: تكمن أهمية هذا النقاش في قدرته على زيادة وعينا على الأثر الذي يمكننا تركه في المجتمع كأفراد بغض النظر عن موقعنا في العالم. ويقودنا ذلك إلى الاستنتاج أننا نمارس السياسة يومياً من خلال محاولتنا بالتأثير فيمن حولنا ومن خلال الممارسات التي نقوم بها طوعاً.

هذا ومن المهم للغاية التنويه أن باعتبارنا العمل الشخصي والعمل الفردي عمل سياسي، لا نلقي بالمسؤولية على الأفراد بدلاً من المنظومات القمعية. بكل تأكيد، لا نعتبر الاستعمار الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية مسؤولية فردية، وإنما نعتبر مقاطعة البضائع الصهيونية عملاً سياسياً مقاوماً للمنظومة القمعية. وكذلك لا نعتبر وجود أنظمة حكم قامعة في المنطقة المتكلمة باللغة العربية مسؤولية فردية، وإنما ينبغي علينا التفكير في موقعياتنا وممارساتنا وأثرها على أنظمة الحكم. وبذلك نتجنب الثنائيات أيضاً ما بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجمعية، فالفرد جزء من المجموعة بكافة الأحوال.

الشخصي هو السياسي

إن فهمنا للشخصي كسياسي، يدفعنا نحو التفكير في موقعياتنا وفهمنا لأثرنا وأثر غيرنا على المجتمع، ويقودنا هذا بالتالي لفهم معمق لترابط صراعاتنا اليومية عبر الأوطان بغض النظر عن مكان تواجدنا أو المنصب الذي نحتله. ويقودنا هذا إلى إدراك وكالتنا وقدرتنا على التغيير بعيداً عن الثنائيات التي خلقتها الأنظمة القمعية- فنحن لسنا متلقيات للقمع وحسب، وإنما نحن جزء من تلك المنظومات القمعية وأفعالنا قد تقود إما إلى مقاومتها أو التفاوض أو التواطؤ معها.

3. الممارسة السياسية

بينما تُصنف الممارسات السياسية عادة بحسب الانخراط في آليات الدول، إلا أننا بذلك نهمش تاريخاً طويلاً من العمل النسوي السياسي الفعال والمضاد لمنظومة الدولة. في هذا القسم نقدم عدداً من الأمثلة على ممارسات سياسية نسوية أثرت على مستوى السياسة التقليدية العامة من خلال تغيير قوانين وتغيير فكر ونشر وعي.

أمثلة على ممارسات سياسية مقاومة

مثال: تعتبر المظاهرة الصامتة أول المظاهرات النسوية النسائية السياسية التي وُثقت في فلسطين، إذ حدثت يوم 26 أكتوبر من عام 1929 بهدف مناهضة الاستعمار البريطاني في فترة ثورة البراق. قررت نساء من جميع أنحاء فلسطين تنظيمها من خلال قافلة سيارات جابت في أنحاء القدس، إذ كانت قوات الاستعمار قد هددت النساء من خلال أزواجهن وحاولت إلزامهن منازلهن. إلا أن المنظمّات لم يتنازلن وقررن بدلاً من عصيان الأوامر بشكل مباشر مما قد يعرضهن للخطر، التزام الصمت والنزول إلى الشوارع في سياراتهن.



المصدر- فيلم المظاهرة الصامتة: القدس عام 1929 لمحاسن ناصر الدين

مثال: النشاط السياسي النسوي في المنطقة الناطقة باللغة العربية الذي سعى تحديداً إلى تغيير بعض النصوص القانونية المتعلقة بالنساء. مثل القانون المنقول عن القوانين الاستعمارية البريطانية الذي يخفف العقوبة عن المغتصب إذا ما عرض الزواج على ضحيته والذي تم إلغاؤه في المادة 308 من القانون الجنائي في الأردن عام 2017.

مثال: الحراك النسوي البريطاني الذي طالب بحقوق النساء بالتصويت كان يصنف على أنه إرهابي لأن النساء لجأن للعنف بمطالبتهم بتمثيل سياسي. بسبب ذلك الحراك الذي نشأ في بداية القرن العشرين، حققت النساء مكاسب سياسية لهن على الأقل من ناحية التمثيل السياسي. (sufferettes)



مثال: حملة الغاء المادة 153 من قانون العقوبات الكويتي أسستها مجموعة صغيرة من النساء بهدف تحدي المادة 153 المنسوخة من القوانين البريطانية الاستعمارية التي تخفف من العقوبة تحت ما يسمى ب «جرائم الشرف». تضمنت الحملة تنظيم اجتماعات وندوات ولقاءات توعوية للتحدث عن العنف ضد النساء ودور المرأة في المجتمع ولتوضيح مدى أذى هذا القانون.

مثال: عائلات من أجل الحرية هي مجموعة نسائية سورية نشأت من أجل مناصرة قضايا المعتقلين والمعتقلات والمختفين والمختفيات قصيراً في ألبية النظام السوري. بدأت هذه المجموعة عملها لشعورها بالإحباط من وخيبة الأمل في الأطراف السياسية الموجودة وقررن توحيد صفهن وتمثيل عائلاتهن بأنفسهن ليعلوا أصواتهن بمطالبهن في المحافل الدولية.



مثال: حملة أمي أردنية وجنسيته حق لي بدأت كمبادرة ضيقة النطاق وتوسعت لتشكل ضغوطات على الحكومة الأردنية لتفرض عليهم توفير حقوق لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين. بينما لم يتغير قانون الجنسية الأردني ليعطي المرأة الأردنية حق إعطاء الجنسية لأبنائهن، إلا أن الحملة دفعت الحكومة إلى توفير تسهيلات وامتيازات لأبناء الأردنيات فيما يخص حق في العمل والتعليم العام وملكية العقارات والصحة والحصول على رخصة قيادة سيارات. هنالك حملات مشابهة في غالب الدول الناطقة باللغة العربية لمجابهة هذا القانون بالتحديد ومنها مصر ولبنان.

نقاش: أشكال الممارسة السياسية

إذا خرجنا من قالب القانون قليلاً واعتبرنا أن السياسة هي قدرتنا على التأثير على الآخرين، فما هي أشكال الممارسات السياسية وكيف تتجلى تلك على مستويات مختلفة؟ حاولي توجيه الحديث إلى أنه بإمكاننا ممارسة قدرتنا السياسية بالتأثير على الآخرين من خلال:

1. الفرض: عن طريق استخدام العقاب والتهديد والعنف،
2. الاجماع: من خلال التفاهم والاقناع.

سياسة الإجماع

على مستوى **العائلة:**
اقناع الأطفال بأهمية عادات
معينة

على مستوى **المجتمع:**
التشاور لإتخاذ قرار يصب
في مصلحة المجتمع

على مستوى **الدولة:**
ممارسة الاستفتاءات الشعبية

سياسة الفرض

على مستوى **العائلة:**
فرض عادات معينة على الأولاد

على مستوى **المجتمع:**
حرمان الفتيات من التعليم

على مستوى **الدولة:**
نظام حكم ديكتاتوري

تمرين/نقاش

فكروا بثلاثة أمثلة من حياتكن اليومية تتخذن فيها قرارات من خلال سياسة القوة وثلاثة أمثلة من حياتكن اليومية تتخذن فيها قرارات من خلال سياسة الإجماع.
حاولي توجيه النقاش بحيث يتضح أننا عادة ما تتمكن من الفرض على من هن أقل منا قوة بحسب هرميات القوى.

نعتبر هذا التصنيف لأشكال الممارسات السياسية الأكثر شموليةً حتى الآن، إذ يأخذ بعين الاعتبار الممارسات على مستويات مختلفة ولا تُحصر ممارسات القوة بطريقة سياسية معينة أو تجعلها حكراً على أفراد في مناصب صنع قرار على مستوى الدول. فالممارسة السياسية تتمثل في كل أشكال ممارساتنا للقوة، سواء كانت من خلال الفرض أو الوصول إلى إجماع. ونجد أن هذا التصور هو الأكثر ملاءمة مع النظرية السياسية النسوية التي تعتبر ممارساتنا للقوة بغض النظر عن شكل تلك الممارسة هو نوع من أنواع **الوكالة** على الذات وبذلك نعتبر جميعاً أصحاب قوى مجتمعية وقادرين/ات على التأثير والتغيير في أنظمة القمع البنيوية التي تخلق بيننا هرميات قوى.

مفهوم الوكالة

تطور مفهوم الوكالة من خلال علم الاجتماع وهو يستند على فرضية أن لكل فرد منا بغض النظر عن موقعيتها في هرميات القوى وكالة وقدرة على صنع القرار والاختيار. ومن خلال هذا المفهوم نبتعد عن الصور النمطية عنا كنساء وفئات مهمشة بأننا ضحايا للأنظمة القمعية بلا وكالة. فعلى الرغم من كافة أنواع القمع تتمكن النساء والفئات المهمشة من صنع اختيارات في حياتنا في حدود حياتنا المادية التي تؤثر علينا وعلى غيرنا ممن حولنا. وفي أسوأ الأحوال نقوم بصنع خياراتنا بأنفسنا إما من خلال المقاومة المباشرة للمنظومة الأبوية القمعية أو التفاوض معها لتحقيق أغراض معينة أو حتى التماهي معها لتوفير ضمانات أو امتيازات معينة (للمزيد عن أنواع الوكالة: Nasser-Eddin, 2011). وبذلك نقر أن لدى الجميع مساحة للوكالة على الذات يتمكّن من خلالها من صنع قرارات ولو على المستوى الفردي. ويساعدنا فهم الوكالة على التعامل مع النساء بغض النظر عن خلفياتهن على أنهن صانعات وفاعلات وصاحبات معرفة وأدرى بأحوالهن منا نحن الخبراء والخبيرات.

4. هرميات القوى والموقعية

1.4 نظرياً

تشكل فوارق القوى بيننا بحسب عوامل، نعتبرها متغيرة ومبنية اجتماعياً تم استخدامها كتصنيفات لها قيمة مجتمعية طبقية. وعلى الرغم من كون تلك العوامل الفارقة بيننا مبنية اجتماعياً إلا أن لها أثراً كبيراً على حياتنا المادية الملموسة. كما تخلق هذه العوامل تجارباً شخصية مختلفة فيما بيننا بسبب تقاطعها. من العوامل التي تشكل فوارق في القوى بيننا:

(1) الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، (2) العمر، (3) الأمومة والأبوة والرعاية، (4) القابلية الجسدية والعقلية، (5) الجنس والجندر أو النوع الاجتماعي، (6) الحالة الزوجية، (7) الدين، (8) اللون، (9) العرق / الأثنية، (10) الجنسية وحالة المواطنة، (11) حالة الهجرة، (12) التحصيل التعليمي، (13) الطبقة السياسية.

للتوضيح، فإننا نعتبر أن هذه العوامل تؤثر على حياتنا وكيفية فهمنا للعالم حولنا ولكننا نعتبر بنفس الوقت بأن واقع قيمة العامل قد يتغير بحسب عوامل زمانية ومكانية. هذا وقد يحتاج الخوض في هذا الموضوع مع أمثله وتمارينه يوماً كاملاً، إذ نعتبره جزء لا يتجزأ من الوعي السياسي النسوي.

أمثلة على تغيير الفوارق القيمة لتلك العوامل:

- **الطبقة الاجتماعية والاقتصادية:** تتغير أحوال الأفراد الاجتماعية والاقتصادية إما سلباً أو إيجاباً لعوامل متعددة، مثل حالات الحرب أو الحصول على وظيفة، وغيرها. ويتعرض الأفراد لتمييز مبني على الطبقة الاقتصادية والاجتماعية بأشكال مختلفة. وعلى الرغم من إمكانية تغير الطبقة من الناحية الاقتصادية بشكل إيجابي يزيد من وصولية الأفراد للاحتياجات الأساسية، إلا أن الطبقة الاجتماعية قد تؤثر في كثير من الأحيان على نظرة المجتمع لهن والتمييز ضدهن. فالطبقة الاجتماعية تتمثل في طريقة الحياة واللباس واللهجة والطعام وغيرها.
- **العمر:** تتغير الطرق التي يتعامل معنا المجتمع من خلالها بحسب تغير عمرنا، وبذلك يعتبر عمرنا فارقاً متغيراً وتواجه الفئات العمرية أنواع مختلفة من التمييز. ففي بعض الأماكن لا يفضل أرباب الأعمال توظيف فئات عمرية معينة، وقد يتم تجاهل شخص ما بسبب صغر عمره.
- **الأمومة والأبوة والرعاية:** يتعرض الأفراد لأشكال مختلفة من التمييز بسبب حالة الأمومة والأبوة والرعاية، فعلى سبيل المثال لا تفضل بعض أماكن العمل توظيف أمهات أو نساء متزوجات. وتعتبر حالة الرعاية متغيرة أيضاً.
- **القابلية الجسدية والعقلية:** تعتبر القابلية الجسدية والعقلية عاملاً متغيراً أيضاً، إذ تعتبر الأجساد المعيارية قابلة بشكل مؤقت، فقابلياتنا وقدرتنا على المشي والحركة والاستيعاب والفهم متغيرة بحسب العمر والنوع الاجتماعي وأحداث الحياة. بسبب بناء العالم بشكل لا يتلاءم مع مختلف القابليات

الجسدية والعقلية يتعرض الأفراد ذوي وذوات القابليات الجسدية اللامعيارية لتمييز من ناحية الوصول الجسدية والمعرفية والمادية للموارد، وكذلك من ناحية الوصمات المجتمعية والاستغلال والتهميش والتنميط الواقع على اختلافات أجسادنا. من المهم عند التفكير بقابلياتنا الجسدية والعقلية واختلافاتها، أخذ التجربة المادية الملموسة بعين الاعتبار، فهناك فئات لا تتمكن من الوصول إلى فرص عمل لأن أجسادها أو طرق تفكيرها خارجة عن النمط المألوف في هذه الأماكن.

- **الجنس والجندر أو النوع الاجتماعي:** نعتبر الجنس والجندر والنوع الاجتماعي عوامل متغيرة في حياة الأفراد ولا نعتبرها ثابتة. ويتعرض النساء واللامعياريين واللامعياريات لأنواع مختلفة من التمييز بسبب ممارساتهن وأدوارهن الجندرية⁴.
- **الحالة الزوجية:** مع أنها عامل متغير إلا أن الحالة الزوجية تؤثر على كيفية تعامل المجتمع معنا وعلى التوقعات المتوقعة منا. فعلى سبيل المثال تتعرض المطلقات في مجتمعات معينة للتمييز بسبب حالتهم الزوجية، وقد تتعرض العزباوات للضغط حتى يتزوجن.
- **الدين أو الإيمان:** نعتبر الدين والإيمان عاملين متغيرين أيضاً، قد يتعرض الأفراد بسببهما لعنف أو تمييز. في بعض دول العالم يتم استضعاف الفئات الدينية غير المهيمنة، مثل حالة المسلمين والمسلمات في الهند أو أوروبا واليهود في أوروبا خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وبينما قد يكون الشخص في مكان ينتمي فيه إلى فئة دينية مهيمنة، قد يتغير ذلك إذا ما سافر لمكان آخر.
- **اللون:** نعتبر القيم الملقاة على اللون أيضاً قيماً متغيرة، تتأثر بالأبعاد الزمكانية، إلا أن التمييز المُمنهج الذي يتعرض له ذوي وذوات البشرة الداكنة عالمي وموجود وله أثر حياتي مادي ملموس.
- **العرق والأثنية:** نعتبر أن للعرق والأثنية قيم متغيرة، فقد يكون الشخص في مكان ما يعتبر من عرق مهيمن ومن ثم ينتقل إلى مكان آخر يعتبر فيه أقلية.
- **الجنسية وحالة المواطنة:** نعتبر الجنسية عاملاً متغيراً أيضاً فقد يخسر البعض جنسياتهم وأوراقهن الثبوتية مثل وضع حالات الاحتلال والاستيطان، وقد يحصل الأفراد على جنسياتٍ أخرى. ومع ذلك تؤثر الجنسية التي نحملها على حياتنا الملموسة بشكل كبير وحاد، قد يقيد من قدرتنا على الحركة والسفر والهجرة وحتى الوصول إلى الموارد. ونقر بأن حاملات جوازات سفر وجنسيات عالم الجنوب أكثر تعرضاً للتمييز المبني على الجنسية والمواطنة بدرجات متفاوتة. ومنا الكثيرات ممن لا يملكن أوراقاً ثبوتية ولا يعتبرن مواطنات في أي دولة.
- **حالة الهجرة:** مع كونها عاملاً متغيراً إلا أن حالة الهجرة تؤثر على حياتنا بشكل ملموس وكبير يعتمد كذلك على عوامل زمانية ومكانية. تؤثر حالة الهجرة على قدرتنا للوصول لخدمات أساسية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. وأكثر من يتعرض لهذا النوع من التمييز في الدول الناطقة باللغة العربية هم اللاجئين والعاملات الأجنبية. ومن الجدير بالذكر أن حالة الهجرة تلعب دوراً أساسياً في صياغة تجارب المهاجرين والمهاجرات في دول عالم الشمال، فعادة ما يتم إقصاءهن من الخدمات والسياسة وسوق العمل.

4 للمزيد عن الجنس والجندر والجسد: [تدريبات الجنسانية و الجسد](#)

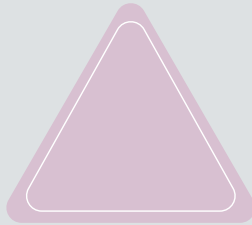
- **التحصيل العلمي:** يعتبر التحصيل العلمي عاملاً متغيراً كذلك إلا أنه يؤثر بشكل كبير على تجربتنا في العالم. يعاني الكثير من التمييز المبني على التحصيل العلمي، فعادة ما يتعامل المجتمع مع معرفتهن على أنها أقل قيمة ويتم تهميش وجهات نظرهن، إلا أننا نرى هذا التمييز نخبواً. فمن أجل الوصول إلى حشد نسوي على مستوى القاعدة علينا مساءلة الهرميات التي تصنع فوارق بيننا فيما يخص حياتنا المادية الملموسة.
- **الطبقة السياسية:** في حال الدول الناطقة باللغة العربية، على الرغم من كون الطبقة السياسية متغيرة، إلا أنها إلى حد كبير متوارثة. مما يجعل من الصعوبة للعديد منا الوصول إلى مناصب صنع قرار بالشكل التقليدي. ولذلك تلعب الطبقة السياسية دوراً أساسياً في مسار حياتنا واختياراتنا وخوفنا على أنفسنا أحياناً من تحدي النظام الطبقي السياسي القمعي. ومثال ذلك، كون غالبية حكام المنطقة من فئات معينة، مترفة اقتصادياً عادة، وتتوارث الحكم إلا في حال حدوث ثورات ضدها. ويجعل ذلك مساحة المشاركة السياسية في المنطقة ضيقة لكل من لا ينتمي لتلك الطبقات، سواء كانوا رجالاً أم نساءً.

2.4 عملياً

تمرين

إذا فكرنا بموقعيات القوى بحسب الأشكال الهرمية التالية، حللي موقعيتك بحسب هرميات القوى في مكان تواجدك- يمكنك اختيار تحليل هرميات القوى في المنزل أو في مكان العمل أو في الحي أو في المنظومة السياسية العامة السائدة في مكان تواجدك.

حللي موقعيتك بحسب هرميات القوى في مكان تواجدك



هرمية القوى- العائلة

الجد/ة → فارق عمري
الأب → فارق بحسب الجنس
الأم → فارق عمري
الأطفال



هرمية القوى- النظام الإقطاعي الأوروبي

الملك → فارق طبقي اقتصادي ثقافي
النبلاء → فارق طبقي اقتصادي ثقافي
الفرسان → فارق طبقي اقتصادي ثقافي
الفلاحين/ات



نقاط توجيهية للنقاش:

- هل تولد هذه الفوارق من وجهة نظرك تفاوت من ناحية القوة والسلطة؟
- في حياتنا اليومية نتعرض لكثير من المواقف التي نشعرنا ان نوع من أنواع السلطة يمارس علينا بسبب العوامل الفارقة التي تم ذكرها سابقاً. هل بإمكانك تزويدنا بمثالين عن سلطة تمارس عليك بسبب إحدى تلك العوامل؟

تمرين: موقعياتنا في هرميات القوى

اسأل نفسك ومن حولك الأسئلة التالية:

- هل أنتمي إلى طبقة اقتصادية مترفة؟
 - هل أنتمي إلى فئة مجتمعية (من ناحية الدين أو العرق أو الاثنية) مهيمنة أو أغلبية؟
 - لا يوجد لدي احتياجات جسدية أو عقلية خاصة؟
 - هل أنا مواطن/ة في بلد إقامتي؟
 - هل يوجد لدي سلطة (قد تكون معنوية أو عاطفية) على أي شخص في مجتمعي؟
- * إجابة نعم على أي من الأسئلة يدل على وجود قوة مجتمعية من نوع ما، وبالتالي لديك أثر على أفراد مجتمعك وبالتالي فإن تأثيرك على أي كان هو فعل سياسي، ويترابط هذا مع مبدأ الشخصي هو السياسي.

ملاحظة: حاولي توجيه النقاش إلى إبراز كم الأثر السياسي الذي يمكن للفرد احداثه من خلال موقعياتنا بحسب هرميات القوى.

القوة الجوهرية

بالإضافة إلى القوة السياسية المجتمعية التي نستمدّها من موقعياتنا، نمتلك جميعاً كأفراد قوة جوهرية وحميمية وهي القوة التي نكتسبها من تجاربنا وتتمثل هذه القوة بالمواهب والمهارات والقدرات وقدرتنا على الاقناع وكسب الحلفاء وغيرها من الخبرات الحياتية من خلال ممارسة سياسة الاجماع لا الفرض. وتأخذ تلك القوة شكلها الأمثل من خلال اعترافنا بالصفات الإيجابية والسلبية فينا ومجابتها من الداخل لكي تتمكن من التأثير على الخارج. ومن أهم معالم العمل النسوي هي قدرة النسويات على معالجة القضايا الشخصية الخاصة بغاية تحقيق الأهداف السياسية من عدالة وحقوق وغيرها، فبذلك تتمكن من تطبيق مبدأ الشخصي هو السياسي على مستوى الممارسة.

مثال: حراك طالعات

بدأ حراك طالعات كحراك نسوي فلسطيني في 26 من سبتمبر/أيلول من عام 2019 تحت عنوان «لا وجود لوطن حر دون نساء حرة». نظمت مجموعة طالعات مظاهرات عديدة في نفس الوقت وفي نفس اليوم في كل أنحاء فلسطين من حيفا إلى يافا إلى القدس إلى رام الله والناصرة وغزة ورفح والطيبة والجش وعرابة وغيرها. كان لحراك طالعات أثرٌ عابر للأوطان، إذ لاقت المجموعة اقبالاً كبيراً ورغبة عارمة من النساء الفلسطينيات وغير الفلسطينيات في الشتات، وتم تنظيم مظاهرات مشابهة في بيروت ولندن وبرلين والأردن وغيرها. من أهم مساهمات طالعات للحراك النسوي صوتهن القوي فيما يخص تقاطعية النضالات، فلا يمكن فصل قضايا النساء عن القضايا السياسية والاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين، إذ لا يمكن فصل قضايا النساء عن القضايا السياسية. كان لحراك طالعات فاعلية كبيرة باستخدام النساء لقوتهن الجوهرية بغض النظر عن موقعياتهن بحسب هرميات القوى ومن دون دعم أو تمويل أو بيئة حاضنة لتلك القضايا.



المصدر- صفحة "طالعات" على موقع فيسبوك

5. السلطة والقمع

تبين معنا في القسم السابق أن هنالك عوامل فارقة تخلق هرميات في القوى بيننا، ولذلك تهدف النظرية النسوية التقاطعية إلى الحد من الفروقات في الامتيازات بيننا بحسب العوامل الفارقة المذكورة أعلاه من أجل الوصول إلى عالم منصف تسوده العدالة. هذا وبحسب تلك العوامل يمكننا تحديد مواقع السلطة والقمع وفهم طرق عملها. ولكي نفهم القمع، علينا تطوير وعينا النسوي السياسي، الذي نعرفه على أنه قدرتنا على قراءة وفهم واقع هياكل القمع والعنف المختلفة ووعينا عليها وقدرتنا على تسميتها بمسمياتها وإيجاد صلات الربط الموجودة بينها. ويشمل ذلك فهمنا لموقعيتنا ولموقعيات الآخرين والأخريات من حولنا. فمن خلال هذا الفهم نتمكن من صناعة القرارات بشكل أكثر إنصافاً وعدالة وتجنب سوء استخدام القوى على مستوى حياتنا اليومية سواء كانت في الحيز العام أم الخاص. وفي ذلك دعوة للعكس والنقد الذاتي المستمر الذي نسائل من خلاله أنفسنا إذا ما كنا قد أسأنا استخدام أي عامل فارق من العوامل التي نستمد من خلالها قوة أو سلطة ما. سواء كانت بسبب عمرنا أو طبقتنا الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. ويمكن تطبيق هذا العكس الذاتي على كافة مستويات حياتنا. ومن أجل تجنب سوء استخدام القوى التي نملكها بغض النظر عن شكلها ومدى تأثيرها، علينا فهم أوجه القمع التي تنتج عن سوء استخدام القوى كما عرفتها عالمة الاجتماع النسوية يونغ (Young, 1990) إذ لخصتها بخمسة أوجه: الاستغلال والتهميش والاستضعاف والفرص الثقافي والعنف.

أوجه القمع الخمس

1. الاستغلال

يُعرف الاستغلال على أنه استخدام الموارد المادية والطبيعية والبشرية بشكل غير منصف من أجل الاستفادة من الكدح والعمل والموارد التي يفترض أن تكون متاحة للجميع. كما يتجلى الاستغلال في سوء معاملة وإبتزاز وتعنيف بشكل متعمد لاحتكار والاستيلاء على كدح وموارد الغير.



أمثلة على الاستغلال:

- استغلال الطبقات السياسية للموارد الطبيعية الموجودة على الأرض بهدف ربح مادي أو وصولية للسلطة.
- استغلال القطاعين الخاص والعام للمهاجرين والمهاجرات كعمالة رخيصة.
- استغلال عمالة الأطفال من قبل بعض أرباب العمل.
- الاستغلال الجنسي للنساء من خلال المتاجرة بأجسادهن.

- تُعتبر منظومة العبودية أو حتى ما يُسمى في الدول الناطقة باللغة العربية نظام الكفالة على العمال والعمالات الأجانب شكلاً من أشكال الاستغلال.
- استغلال قدرة وحاجة الطبقات الكادحة لمصدر دخل من خلال عدم اعطائهن حقوقهن العمالية.
- استغلال البشر للموارد الطبيعية مثل قطع الأشجار وتدمير الغابات بهدف الاستحواذ على الأراضي والملكية لمطامع مادية رأسمالية.
- المتاجرة بأعضاء البشر.
- استغلال بعض الموارد الحيوانية تحت غطاء التجارب العلمية والمخبرية.
- استغلال أجساد بعض المجموعات العرقية والإثنية والشعوب وذوي وذوات الجسائيات غير المعيارية في التجارب الطبية.



2. التهميش

- يُعرّف التهميش على أنه معاملة أفراد أو مجموعات أو فئات مجتمعية معينة وكأنهن بلا أهمية أو هامشيين وهامشيات أو ثانويين وثانويات. ويتجلى التهميش بسوء معاملة مجموعات وأفراد معينين بسبب موقعياتهن في هرميات القوى، فقد يكون التهميش مبنياً على الجنس أو العمر أو العرق أو الجنسية أو الطبقة أو الجنسية وغيرها. كما يظهر التهميش على عدة أصعدة ومنها الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.



أمثلة على التهميش:

- يُعتبر عدم ذكر دور النساء في كتب التاريخ على سبيل المثال نوعاً من أنواع التهميش التاريخي الذي تتعرض له النساء.
- يتم تهميش المجموعات العرقية والإثنية من عمليات صنع القرار ومن الروايات الوطنية ومن المشاركة السياسية التقليدية تحت إطار منظومات الدول بعدة طرق. فعلى سبيل المثال في الكويت كما في كافة أنحاء العالم يتم تهميش الأفراد غير حاملي الجنسيات أو من يسمون بالبدون، أو بلا أوراق ثبوتية.
- تهميش الأطفال من عمليات صنع القرارات المنزلية بسبب العمر.
- تهميش بعض المواطنين والمواطنات من فرص عمل معينة بسبب لونهن.
- تهميش عائلات معينة من احتفالات أو تجمعات بسبب طبقتهم الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية.
- تهميش ذوي وذوات القابليات العقلية والجسدية غير المعيارية في سوق العمل.
- تهميش المتحولين والمتحولات جندياً وجنسياً ومنعهن من الحصول على أوراق ثبوتية تخول لهن العمل أو التعليم أو تلقي خدمات صحية.

- تهميش أصوات الأقليات العرقية وتجاهل دورها في المجتمع تحت منظومات الدول الوطنية.
- تهميش السكان الأصليين والأصليات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول الاستعمارية الاستيطانية ومنها أمريكا وكندا وجنوب أفريقيا والاستعمار القائم على أراضي فلسطين.

3. الاستضعاف

يُعرّف الاستضعاف بأنه تجريد أفراد أو فئات مجتمعية معينة من قدرتهن على التأثير أو صنع القرار أو اختيار مجرى حياتهن. وعادة ما يُؤلّد الاستضعاف شعوراً بالضعف والعجز عن صنع قرارات والقيام باختيارات لدى الفئات المجتمعية المُتعرّضة له. تؤدي ممارسات قمعية عديدة لهذا الشعور بالضعف والعجز وقد يكون ذلك الاستضعاف إما مباشراً ومستهدفاً وقد يكون غير مباشر من خلال ممارسات قمعية أخرى مثل العنف والتهميش والاستغلال والتي بدورها تؤدي إلى الاستضعاف.



أمثلة على الاستضعاف



يُعتبر السجن والاعتقال والاحتجاز القصري من الأمثلة المباشرة على الاستضعاف، إذ يجرد الأفراد من قدرتهن على التأثير وصنع القرارات والقيام باختيارات.

مراكز استقبال اللاجئين واللجئات في دول عالم الشمال التي تعتبر مراكز اعتقال تمنع من اختلاط اللاجئين واللجئات مع المجتمع المحيط وتحث من حرية الحركة والعمل.



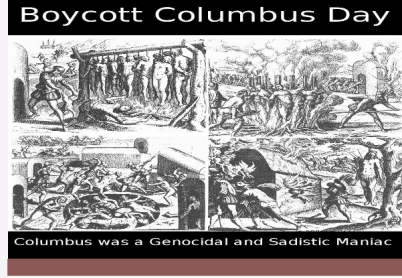
يؤدي الاستضعاف في كثير من الأحيان إلى شعور المرء بعدم توفر خياراتٍ حياتية أمامه، وقد يكون ذلك بسبب التهميش أو التعنيف المُمنهج، إذ تشعر بعض النساء أن الزواج هو الخيار الوحيد المتاح لهن.

قد يُؤلّد الشعور بالضعف لدى فئات عرقية واثنية معينة بسبب ظروفها الاقتصادية شعوراً بالعجز عن متابعة التعليم.

الشعور بالعجز المتولد لدى الأفراد ذوي وذوات القابليات الجسدية والعقلية المختلفة بسبب التمييز الواقع عليهن من قبل الدولة والمجتمع والعائلة في كثير من الأحيان.

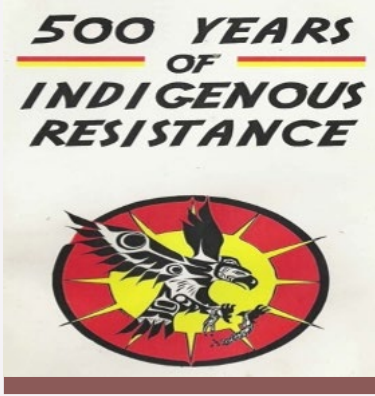
4. الفرض الثقافي

يُعتبر الفرض الثقافي ممارسة ترويح وفرض ثقافات وأفكار وسلوكيات من قبل جهة معينة مهيمنة وتمتلك قوة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على جهة أخرى مُهمشة ومستضعفة، وقد يأخذ عدة أشكال منها تعزيز الصور النمطية والتعميم وخلق ثنائيات هرمية ما بين ماهية الثقافة المثلى وغيرها من المظاهر القمعية التي تُعنى بوصم سلوكيات أو ممارسات بغرض الظهور



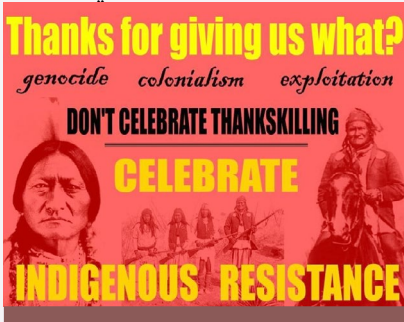
بشكل التفوق على «الآخر». وقد يكون الآخر في العديد من هذه الممارسات النساء أو المجموعات الاثنية والعرقية وغيرها.

أمثلة على الفرض الثقافي:



قيام المستعمرين الأوروبيين بقمع ثقافات السكان الأصليين والأصليات لجزر السلحفاة المتعارف عليها في وقتنا هذا باسم أحد مستعمراتها. من خلال هذه الممارسات سعى المُستعمر إلى تغيير اسم المكان ومحو تقاليد الشعوب الأصلية واحتجازهن وقتلهن وسلب ثرواتهم بهدف إقامة مستعمراتٍ على أراضيها.

- يقوم المستعمر الصهيوني بفرض أسماء استعمارية للمدن والقرى الفلسطينية المهجرة والمسكونة أيضاً. فعلى سبيل المثال، في غالب خرائط العالم لا نجد اسم فلسطين.
- عدم السماح للأقليات والمجموعات العرقية والاثنية باستخدام لغاتها، مثلما كان حال الشعب الكردي في سوريا.
- فرض لباس معين على فئات مجتمعية معينة، مثل منع الحجاب والنقاب في دول عديدة أو فرضه في دول أخرى.
- فرض الاستعمار البريطاني والفرنسي منظومات قانونية على المناطق التي احتلها بهدف تغيير ثقافتها وجعلها متوائمة مع ثقافة المستعمر المهيمنة. تشمل هذه القوانين قوانين العقوبات التي تتعامل مع الممارسات الجنسية والاداءات الجندرية غير المعيارية والقوانين التي تخفف العقوبة لمرتكبي الاغتصاب والاعتصاب الزوجي وما يُسمى بجرائم الشرف وغيرها.
- عيد الشكر American Thanks Giving: تحتفل «الولايات المتحدة الأمريكية» و«كندا» وبعض الجزر الكاريبية - الدول المقامة على أراضي السكان الأصليين والأصليات في جزر السلحفاة- بما يُسمى بعيد الشكر سنوياً. ويعتبر عيد



الشكر احتفالاً وطنياً وعطلة رسمية وهو إعادة لإحياء ذكرى أول حصاد ناجح قام به المستعمر على تلك الأراضي في عام 1621، وتقام تلك الاحتفالات في رابع خميس من كل شهر نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام. يعتبر السكان الأصليون والأصليات في تلك المناطق يوم عيد الشكر يوم حزن وحداد، لأنه تذكير بالمجازر وسلب الأراضي التي تعرضوا لها، بينما تعتبره الدولة والفئات المهيمنة مدعاة للاحتفال.

5. العنف

هو استخدام القوة الجسدية أو الرمزية أو المعنوية بهدف الحاق الضرر والأذى وفرض الهيمنة والاستغلال وتهديد أفراد أو مجموعات أو مجتمعات معينة. للعنف عدة أنواع تتضمن: (1) العنف اللفظي، (2) الجسدي، (3) الجنسي، (4) العاطفي أو العقلي، (5) المؤسساتي، (6) الاجتماعي، (7) الاقتصادي و(8) الرمزي.



أمثلة على العنف:

- يُعتبر التجنيد الإجباري شكلاً من أشكال العنف الذي تمارسه الدول على مستوى مؤسساتي.
- يُعتبر استخدام الدول للقوة من خلال أجهزة الجيش والشرطة لقمع معارضيهما والثورات والاحتجاجات والتظاهرات عنفاً مؤسساتياً.
- استخدام والمتاجرة في وصنع السلاح تعتبر نوعاً من أنواع العنف الذي من الممكن ممارسته على نطاق واسع بسبب الضرر الجاسم الذي يسببه.
- يُعتبر الاغتصاب والتحرش والإكراه على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية نوعاً من أنواع العنف.



- تعتبر الوصمات المجتمعية الواقعة على فئات معينة من النساء مثل المطلقات والعزباوات نوعاً من أنواع العنف الرمزي والاجتماعي.
- يُعتبر الابتزاز شكلاً من أشكال العنف وقد يكون إما ابتزازاً عاطفياً لإرغام أشخاص بالقيام بممارسات معينة غير راضيات عنها أو الابتزاز عن طريق التهديد بالفضح وتخريب السمعة أو نشر صور شكلاً من أشكال العنف كذلك.
- يعتبر الحرمان من الموارد المالية والطبيعية والتعليم والعمل شكلاً من أشكال العنف الاقتصادي.

نقاش

ناقشي العبارة التالية:

عادة ما يمارس هذه الممارسات القمعية أشخاص أو جهات أو مجتمعات لديها مواقع سلطوية بحسب هرميات القوى المجتمعية المبنية بحسب الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمر والقابلية الجسدية والعقلية والجنس والنوع الاجتماعي واللون والعرق والخلفية الثقافية والدينية والجنسية وحالة الهجرة وغيرها من العوامل الفارقة.

ملاحظة:

حاولي التفكير بممارسات قمعية يمكن لأشخاص لا يمتلكون قوة أو سلطة ممارستها. من المهم دحض خرافة أنه ليس بمقدور النساء أو الفئات المهمشة ممارسة قمع- فمن المهم لهذا النقاش أن يتعدى الصور النمطية وأن يتعد عن تصنيفات هوياتية جوهرائية.

تمرين

يسيء كلنا استخدام القوة التي نمتلكها بسبب موقعياتنا، فكري بموقف أسأت فيه استخدام القوة التي تمتلكينها بسبب جنسيتك أو عرقك أو دينك أو جنسك أو تحصيلك التعليمي أو طبقتك السياسية أو غيرها من العوامل الفارقة للقوى. قد يكون هذا المثال ضربك لابتك (كمثال على العنف) لفرض سلوك معين عليه (كمثال على الفرض الثقافي).

تذكير هام: السلطة المعنوية والعاطفية

تذكرني عادة ما نغفل السلطة التي نمتلكها بسبب سلطة معنوية أو عاطفية نمارسها على غيرنا، مثل حب آباءنا لنا أو تعلق أطفالنا فينا. وعادة ما نغفل أن استخدام هذه السلطة قد يكون مسيئاً أحياناً كثيرة وخصوصاً إذا استخدمناها بهدف الابتزاز العاطفي لفرض ما نريد على الآخر. ويعتبر هذا النوع من استغلال السلطة نوعاً من أنواع العنف العاطفي، الذي قد يشمل الامتناع عن التواصل، أو الالتزام بالصمت، أو العدوانية السلبية أو التنمر والتقليل من الشأن. وعلينا التفرقة بين هذا النوع من العنف الذي قد نمارسه دون وعي، وبين ممارسة الوكالة للتفاوض على مساحتنا ومساحة جسدنا ومساحة تعبيرنا عن ذاتنا. فقد تجد العديد من النساء أنفسهن في أوضاع تضطرهن للجوء إلى مثل هذا النوع من الممارسات للنجاة أو لنحت مساحة حرية لها أو لكف أذى عنها. أما إذا كان هذا التصرف بهدف فرض سلوكيات على أفراد تخص مسار حياتهم/ن الذي لا يتعدون على أحد من خلاله، يعتبر هذا التصرف عنفاً عاطفياً.

6. السياسة النسوية

نستنتج من فهمنا لأثر سوء استخدام السلطة أو القوة بغض النظر عن نوعها، أن العدالة الاجتماعية تتطلب منا مجابهة أوجه القمع والممارسات القمعية كافة دون التنازل عن واحد منها مقابل الأخرى لكي نضمن الشمولية للجميع ولكي نحد من التمييز والممارسات القمعية التي قد تؤثر علينا وعلى غيرنا، من أجل خلق تضامناً نسوية حقيقية تلتف حول فهمنا لمنظومات القمع السياسية العالمية المجحفة والتي تشاركها وتؤثر علينا عبر الأوطان وبغض النظر عن أماكن تواجدها. وبذلك فإننا ننظر إلى القمع على أنه ممارسة ويمكن الحد منها ولا نعتبره مرتبطاً بفئة مجتمعية معينة أو عرق أو نوع اجتماعي دون الأخرى، بسبب تقاطعية تجاربنا وهوياتنا، إذ يمكن للنساء ممارسة القمع، كما يمكن للأقليات احتكار السلطة والموارد. ومن هنا تستمد نظرية التقاطعية أهميتها، إذ نعرفها على أنها منهجية بحثية وفكرية وسياسية تقوم على تحليل الأوضاع المختلفة بين الناس عامة على أنها مبنية على مجموعة من التجارب التي تتقاطع. ويقصد بذلك النظر إلى تقاطع عدد من هيكليات القمع مثل الجندر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الاثنية أو العرق. ومن خلال هذه المنهجية لا تعتبر تجارب النساء والرجال واحدة فهي تختلف بسبب العمر والطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي والقابلية الجسدية والحالة الاجتماعية. ولا يمكننا تحت إطار تلك النظرية اعتبار الفرد ضحية للنظام القمعي وحسب، فنحن كأفراد نعتبر إحدى أهم مكونات المنظومات القمعية التي نقع تحتها.

التضامات النسوية العابرة للأوطان

يعتبر خلق تضامات نسوية عابرة للأوطان من أهم أدوات خلق حراك نسوي سياسي فعال، إذ تمتاز تلك التضامات بقدرتها على خلق وعي على المسببات الرئيسية للقمع والتي تشاركها بغض النظر عن أماكن تواجدها وخلفياتنا وموقعياتنا. بينما نعاني جميعاً في العالم من القمع الناجم عن الأبوية والاستعمار ومنظومات الدولة القامعة والطبقية، ولكن أشكال تجربتنا المعيشية المادية المتولدة عن ذات المنظومات القمعية مختلفة. ولأن تجاربنا المعيشية مختلفة من المهم الحرص على تجنب الاستيلاء على أصوات وقضايا واحتلال مساحات غيرنا لكي نكون واعيات على عدم تجميع قضايانا وقضايا غيرنا.



التقاطعية كنظرية

هي منهجية بحثية وفكرية وسياسية تقوم على تحليل الأوضاع المختلفة بين الناس عامة على أنها مبنية على مجموعة من التجارب التي تتقاطع. ويقصد بذلك النظر إلى تقاطع عدد من هيكلية القمع مثل الجندر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الاثنية أو العرق، بالإضافة إلى الاستعمار والمنظومة الأبوية ومنظومة الدولة القمعية. ومن خلال هذه المنهجية لا تعتبر تجارب النساء والرجال واحدة فهي تختلف بسبب العمر والطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي والقابلية الجسدية والحالة الاجتماعية. ولا يمكننا تحت إطار تلك النظرية اعتبار الفرد ضحية للنظام القمعي وحسب، فنحن كأفراد نعتبر إحدى أهم مكونات المنظومات القمعية التي نقع تحتها.

مثال: فعالية التضامانات النسوية عبر الأوطان

تعتبر تجارة السلاح بغض النظر عن المكان التي تستخدم به من أكبر المسببات للعنف حول العالم. إذ إن الأسلحة التي تستخدم لقتل الشعوب مُصدرة من ذات شركات السلاح العالمية. تُعتبر مناهضتنا لتجارة السلاح شكلاً من أشكال النضال العابر للأوطان، فالسلاح الذي تم استخدامه من قبل القوات التركية في منطقة رجوفا في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2019، كان من صنع بريطاني مُصدر للحكومة التركية. وقد يكون من المفيد لحراكتنا كافة أن نسعى إلى التشبيك مع مناهضي تجارة السلاح في أماكن أخرى، لكي نتعاون معاً على الحد من العنف والقمع بكافة أشكاله.



يموت شخص كل دقيقة نتيجة للعنف المسلح، وفي ذات الدقيقة يتم صناعة 15 سلاح جديد.



تمرين

- من خلال النظر إلى أوجه القمع الخمسة، حددي ما يلي:
- ما هي أشكال الممارسات القمعية التي ترغيبين بمجابهتها للوصول إلى عدالة اجتماعية؟
 - ما هو المسبب الرئيس لهذه الممارسات؟
 - ما هي الأساليب التي تعتقدين يمكن استخدامها بهدف التصدي لتلك الممارسات؟
 - كيف يمكننا تطبيق هذه الأساليب على أرض الواقع؟ ما الموارد التي تحتاجينها؟ مع من عليك التشبيك وخلق تضامناً؟ ومن يشاركنا بتلك المعاناة؟
- ملاحظة:
- يمكن تطبيق هذا التمرين على مستوى العمل الفردي والمؤسسات والمجموعاتي.

تمرين

نقوم كل يوم بأفعال يمكننا تصنيفها تحت اطار التصدي للقمع إما من خلال الحد من فروقات القوى أو من خلال إيجاد طرق أخلاقية لاستخدام القوى أو خلق تضامانات نسوية. فكري بأفعال تقومين بها، يمكن تصنيفها تحت هذا الاطار.

أمثلة توجيهية:

- الحد من الفروقات المبنية على العمر من خلال الاستماع والانصات لمتطلبات الفئات العمرية المختلفة ومحاولة التقارب معها.
- الحد من الفروقات المبنية على الطبقة من خلال السعي نحو توزيع الموارد بشكل عادل ومساعدة الآخرين.
- إيجاد طرق أخلاقية لإدارة المال والمؤسسات والمنازل والعائلات.
- إيجاد طرق أخلاقية للحكم والحوكمة بشكل عام.
- مساندة نساء في الحي قد تعرضن للعنف.

سؤال بحثي عام

بدءاً من مكان تواجهك وموقعيتك حددي ما يلي:

- ما هي أشكال القمع التي تتعرضين لها؟ كيف يمكن تصنيفها تحت إطار الاستغلال والتهميش والفرص الثقافي والاستضعاف والعنف؟
- ما هو المسبب الرئيسي لهذا القمع؟
- من يشاطرك هذه المعاناة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؟
- هل تتشاركين المسبب الرئيسي للقمع مع هذه الفئات؟
- كيف يمكن مجابهة المسبب الرئيسي لهذا القمع؟
- كيف يمكن أن تتقاطع قضيتك مع قضية غيرك؟
- ما هي الدروس المستفادة التي يمكن الحصول عليها من خلال نضالات الأخريات؟

يمكننا تلخيص طرق العمل النسوي التقاطعي السياسي والمجدي لمجابهة أوجه القمع الناجمة عن سوء استخدام القوى والذي يمكن ممارسته على مستويات عدة، تبدأ بالمستوى الفردي، في:

1. بناء حراك نسوي يجابه أوجه القمع وفروقات القوى،
2. خلق أطر أخلاقية لاستخدام القوى (مثل الحوكمة النسوية)،
3. خلق تضامانات نسوية تقاطعية عبر الأوطان.

قائمة القراءات والمصادر

بالعربية:

- ابراهيم محمد حسن فراج 2017. دور الحراك النسوي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في ثورة 25 يناير. منشور عبر المركز الديمقراطي العربي. الوصول عبر: <https://bit.ly/37E6ywS>
- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2019. العطش للدولة والريية منها. الوصول عبر: <https://bit.ly/2BdO9uu>
- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2019. المقاومة الجندرية. الوصول عبر: <https://bit.ly/30LRFa6>
- دعاء عبد العال 2015. الكوتا وأشياء أخرى. من منشورات اختبار. الوصول عبر: <https://bit.ly/2YKnmOq>
- دينا وهبة 2015. المشاركة السياسية للنساء في مصر. من منشورات اختيار. الوصول عبر: <https://bit.ly/2CeZT0n>
- سارة سالم 2015. التضامن النسوي. من منشورات اختيار. الوصول عبر: <https://bit.ly/2UKiYhp>
- نور أبو عصب 2018. الاستعمار والنساء والطعام من منظور نسوي تقاطعي. من ملف القمح، الرغيف، الغذاء والسلطة. منشور على الجمهورية. الوصول عبر: <https://bit.ly/30RG6yf>
- نور أبو عصب ونوف ناصر الدين 2017. إقالة العدالة من المعايير السائدة: الدول كآلاتٍ للقمع. منشورات كحل. الوصول عبر: <https://bit.ly/3d9qTLB>
- نور أبو عصب ونوف ناصر الدين 2018. تدريبات الجندر والجنسانية والجسد: مجموعة أدوات للمدربين والمدربات في الدول الناطقة باللغة العربية. منشورات مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان. الوصول عبر: <https://bit.ly/3eaMLaD>
- نور أبو عصب 2019. نحو تضامناً نسوية واعية. منشورات الجمهورية. الوصول عبر: <https://bit.ly/2UMC6uX>
- نورهان مصطفى 2018. أبرز تصريحات صفاء الهاشم عن مصر. منشورات المصري اليوم. الوصول عبر: <https://bit.ly/3d8k1hB>
- نوف ناصر الدين 2019. التنظير حول الطبقة في الدول الناطقة باللغة العربية أفكار وانعكاسات. منشورات كحل. الوصول عبر: <https://bit.ly/3hyqHZF>
- هند محمود وشيماء طنطاوي 2016. دليل المبادرات النسوية/النسائية الشبائية. من منشورات نظرة للدراسات النسوية. الوصول عبر: <https://bit.ly/2N2xKfh>

In English:

- Abu-Assab, N. 2017. Destabilising Gender Dynamics: Syria Post 2011, in Gender and the Syrian Refugees, Editor: Freedman, J. Routledge: London.
- Abu-Assab, N. and Nasser-Eddin, N. 2020. Decolonial Approaches to Refugee Migration. Migration and Society. Vol: 3, Issue 1 (Jun 2020): Recentring the South in Studies of Migration, pp. vii-334.
- Kaya, Z. LSE Project: October 2018–December 2020. The Impact of Women's Political Participation on Kuwaiti Politics. Accessible via <https://bit.ly/3d8tR2E>.
- Lakhani, N. 2013. Margaret Thatcher: How much did The Iron Lady do for the UK's women? In the Independent. Accessible via <https://bit.ly/2BcS0lo>.

- Nasser-Eddin, N. and Abu-Assab, N. 2019. Rethinking Transnational Solidarities. LSE Blog. Accessible via <https://bit.ly/2CdOldQ>.
- Nour Abu-Assab, Nof Nasser-Eddin & Roula Seghaier (2020) Activism and the Economy of Victimhood: A Close Look into NGO-ization in Arabic-Speaking Countries, Interventions.
- Opcit Research, 2013. Women In Decision-Making: The Role Of The New Media For Increased Political Participation. European Parliament Directorate General For Internal Policies: Brussels. Accessible Via <https://bit.ly/35vlp1>.
- Young, I. M. 1990. Justice and the Politics of Difference. Princeton: Princeton University Press.



CTDC

مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان
Center for Transnational
Development & Collaboration